# آثار التحولات الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر

د. ساكر العربي*

## مُقدِّمة:

بعد أن أصبحت بلدا مستقلا عام 1962، قامت الجزائر بتجربة طموحة في التنمية تحت نظام اشتراكي وبالرغم من الأعباء المتعددة التي جاء بها نمط التنمية التي اتبعته مثل الهيمنة الخانقة لجهاز الدولة والمركزية المتجاوزة، إلا أن الموارد البترولية سمحت بالقيام بإنجازات مادية معتبرة وارتفاع مستمر لمستوى المعيشة رغم التزايد الديموغرافي الباهض للسكان.

ولكن انخفاض الموارد البترولية في آخر الثمانينات سلط الأنوار على عطوبية الاقتصاد وعلى الاختلالات التي كانت تخيفها وفرة الموارد، وبدأت تظهر عيوب وسلبيات المرحلة السابقة وعدم قدرة الدولة على الاستمرار في أسلوب الإنفاق الذي أتبعته خلال فترة الوفرة النفطية التي امتدت من سنة 1974 إلى سنة 1982، وهكذا لجأت إلى السوق المالية ومؤسسات الإقراض لسد العجوز في موازين مدفوعاتها وفي موازناتها العامة وارتفع نتيجة ذلك دينها العام الخارجي.

ونتيجة زيادة أعباء خدمة الدين بدأت الجزائر تطالب بإعادة جدولة ديونها وانصاعت إلى مشروطية البنك الدولي وصندوق الدولي والتزمت التثبيت والتعديل الهيكلي.

---

* مدير مخبر تهيئة الري – جامعة محمد خيضر/ بسكرة.

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تدعيم النظام العالمي الجديد الذي يدعو إلى الليبرالية الاقتصادية والذي ينص على أنه لا سبيل آخر نحو الحداثة إلا بالاندماج في نفس الدولية والتقسيم الدولي للعمل.

انطلاقا من هذا الطرح حاولنا معالجة هذا الموضوع آخذين بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية الخارجية منها والداخلية التي تمر بها البلاد اليوم والهدف من هذا هو محاولة دراسة الواقع الاقتصادي الجزائري من خلال التحولات الاقتصادية الراهنة وهذا للإجابة على الإشكالية المطروحة والتي تتخلص في الأسئلة التالية:

ما هي الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى إحداث الإصلاحات؟ وإلى أي مدى كان تأطير النظام العالمي الجديد في دفع وتوجيه الإصلاحات في الجزائر؟ وما هي آثار تلك الإصلاحات على الاقتصاد الوطني إلى جانب تناول أهم التحديات المقبلة من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه خلال تدخلنا هذا.

## I ـ وضعية الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات:

يرى المحللون والقارؤون للاقتصاد الجزائري لمرحلة الاقتصاد الموجه أن الجزائر حققت الكثير من الإيجابيات يفتخر بها الشعب لكن في المقابل ظهرت نتائج سلبية ليست بسبب التوجه الأيديولوجي وإنما لهفوات التطبيق والمعادين لهذا الأسلوب، من التنمية ونقص التجربة. ضف إلى ذلك الاختلالات التوازنية التي عرفها نظام التسيير في هذه المرحلة ويمكن تصنيف هذه الاختلالات التوازنية الكبرى إلى ثلاثة هي:

**أ ـ الخلل التوازني في تسيير التنمية:** إتكأ سير التنمية في المرحلة الأولى من التخطيط من سنة 1967 إلى سنة 1979 على الاستثمار واستخف بقواعد التسيير الاقتصادي لحساب قواعد التسيير الاجتماعي، أما المرحلة الثانية من سنة 1980 إلى سنة 1989 على تحسين مستوى التسيير تحت شعار تثمين الطاقة مع إهمال واضح لحركة الاستثمار الإنتاجي.

**ب ـ الخلل التوازني في تسيير التجارة الخارجية:** لقد كانت هيمنة المحروقات على الصادرات واضحة حتى أصبحت المورد المالي الخارجي الجانب حيث بلغت نسبة المحروقات من الصادرات97% وتعبر هذه النسبة على عجز الاقتصادية عن تنويع الإنتاج الوطني، أما فيما يخص الواردات فاستمرت تبعية التنمية للخارج بنسبة80% من وسائل الاستثمار ومن المعرفة التقنية والتكنولوجيا.

ج ـ الخلل التوازني في استراتجيات التنمية المطبقة في مجال تعبئة الموارد الوطنية المتاحة سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية وهذا راجع إلى سوء تقدير أهمية القطاع الخاص الوطني المحلي والخارجي، وهي استراتيجية تنموية أهملت إمكانيات القطاع الخاص واعتمدت كثيرا على إمكانيات القطاع العام.[1]

ولقد صاحب هذه الاختلالات في التسيير أزمة اقتصادية خانقة تفاقمت منذ سنة 1986 عندما انهار سعر البترول (البرانت) حيث انخفض سعر البترول إلى 15 دولار للبرميل بعدما كانت 30 دولار للبرميل أي ما يعادل نصف السعر السابق ويعكس الأثر الكبير الذي أحدثه هذا الانخفاض

سلبية الاعتماد على المحروقات في تحصيل العملة الصعبة حيث انهارت إيرادات الجزائر المالية والخارجية من المحروقات من 12.270 مليار دولار إلى الأقل من 7.26 مليار دولار أي بنسبة 43 % .

وكان أثر هذه التدهورات كبيرا على ميزان المواد الخارجية، الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج عن الواردات وخدمات الدين من 1.270 مليار دولار سنة 1985 إلى 6.600 مليار سنة 1993، لتمويل هذا العجز استوجب اللجوء السنوي المتكرر إلى الاقتراض الخارجي القصير الأجل، وأدى حتما إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد التي بلغت في هذا التاريخ الأخير حجم 26 مليار دولار.[2].

وقد أدى ضعف الإنتاج نتيجة لسياسات نظام التخطيط مع ارتفاع نمو السكان من سنة لأخرى، زيادة طفيفة في معدل النمو لا تتماشى وحاجيات المواطنين إلى تراكم في العجز الدائم في توفير الأمن الغذائي للمستهلكين، كما كان نتاجا لنظام المخططات اتساع التباين بين الريف والمدينة نظرا لانعدام فرص العمل أمام الفلاحين نتيجة لموسمية العمل والظروف المناخية المحيطة بالإنتاج الزراعي وتركيز الدولة على الصناعة في أغلب مراحل هذه الفترة وكلها عوامل أدت إلى إضعاف الاقتصاد الوطني.

ومن خلال تتبعنا للنتائج التي حققتها الجزائر إلى غاية بداية التسعينات نستنتج أن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية وتفاقم أزمة الديون الخارجية نتيجة الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في بداية الثمانينات تحت شعر « من أجل حياة

أفضل» بالإضافة إلى ضخامة الجمود الاستثمارية وخاصة الاستثمار في المجال الصناعي والاعتماد على الصناعات الثقيلة.

ونجد الاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد وهو النفط الذي حصيلة إيراداتها تمثل 97 % من مجموع إيرادات الدولة يعتبر من العوامل الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية خاصة ما أفرزته الصدمة النفطية العكسية سنة 1986 وما كان لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني على جميع الأصعدة.

## II ـ وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التحولات الدولية.

### II ـ 1 ـ محاولات الإصلاح الأولى:

على خلفية النظام العالمي الجديد وارتباطه من الناحية الاقتصادية بالمؤسسات للعملاقة للتمويل الدولي وأبرزها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللتان قامتا بالإشراف والإدارة لعمليات إدماج مستمرة لاقتصاديات الدول المنفردة في دائرة الاقتصاد العالمي وذلك من خلال برامج الإصلاحات الهيكلية والمالية والخصخصة، ومع تزايد الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية وعجز الدولة على دفع أعباء ديونها الخارجية والرغبة في إعادة الجدولة لجأت إلى صندوق النقد الولي والبنك الدولي فوقعت رهينة لأهدافها ومفادها أن مشكلات البلدان النامية لا يمكن أن تحل إلا بتغيرات أساسية في سياستها وهياكلها والتكيف مع التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وما يقتضي الانفتاح أكثر على العالم الخارجي وتحرير التجارة الخارجية.

وتجدر الإشارة هنا أن التحولات الاقتصادية الليبرالية في الجزائر بدأت قبل تدعيم التعاون مع صندوق النقد الدولي بعد التجربة الفاشلة في ظل المنهج الاشتراكي ومحاولات الإصلاح في بداية الثمانينات التي كانت تأكد وتراهن على المنهج الرأسمالي (الليبرالي) في علاج أزمات الاقتصاد الجزائري من خلال منح الاستقلالية للمؤسسات.

ولقد تأكدت هذه التحولات بعد تعاظم دور الصندوق النقد الدولي في توجيه الاقتصاد الوطني في أواخر الثمانينات ويعتبر خطاب الولاء الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989 تأكيد واضح للجزائر على الالتزام بالتحولات الليبرالية التي ترتكز على برنامج صندوق النقد الدولي والذي أكدت على: « المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف» [3] كما أكدت مذكرة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

وبعد خطاب الولاء هذا ببضعة أشهر كان أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 ثم كان اتفاق في جوان 1991، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي أبرمت مع البنك الدولي في سبتمبر 1989 وعلى ضوء تلك الاتفاقيات تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتبنى رسميا سياسات اقتصاد السوق فبدأت خلال 1989 أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات ومن أهم هذه الخطوات.

ـ إلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي.

ـ إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

ـ الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

ـ تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها.

ـ منح الاستقلالية لخمس بنوك تجارية.

وجاءت خطة 1990 — 1994 مستكملة للتطبيق برنامج التكيف في معظم المجالات مثل:

ـ إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار.

ـ تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات التي تحصلت على الاستقلالية الكاملة.

ـ اتخاذ إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم.

ـ إلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة.

ـ التوقيف عن التمويل المباشر لبناء السكني.

ـ تمكين القطاع الخاص المشاركة في التجارة الخارجية.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر بلجوئها إلى المؤسسات العالمية

كانت تسعى للاسترشاد ببرامجها حلول جاهزة لتسكين الأزمات المتنامية من ناحية والحصول على شاهدة حسن السيرة كوثيقة ضرورية لتأمين انسياب التمويل الخارجي.

وقد مهدت الاتفاقيات الأولى (اتفاق مع صندوق الدولي في 30 ماي 1989، وثاني اتفاق معه في 3 جوان 1991، والاتفاق مع البنك الدولي بدءا من اتفاقيات سبتمبر 1989 إلى اتفاق جوان 1991) لعقد اتفاقيات إعادة الجدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك منذ 1994 إلى 1998.[4]

وبالرغم من المجهودات المبولة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني فإن المنافع المحتملة لعملية التحرير والإصلاح لم تتحقق في مجموعها، ففي عام 1992 تباطأت خطى الإصلاحات الهيكلية واتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية نتيجة لتطورات سياسية خطيرة أدت إلى انعدام اليقين السياسي والصراع المدني وتضائل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي[5]. وقد بلغ العجز في الميزاينة ما نسبته 8.7 % من أجمالي الناتج المحلي في عام 1993 كما شهدت السنوات الأولى من التسعينات ظهور ضغوط تضخمية ساهمت في انخفاض قيمة الدينار بالإضافة على انخفاض كبير في سرعة دوران النقود وتدهور الحساب الجاري الخارجي نتيجة لانخفاض في أسعار النفط وحدوث عجوزات في مختلف المواد الاستهلاكية وزيادة في البطالة من 20 % من القوة العاملة في عام 1990 إلى 24 % سنة 1993.

## II ـ 2 ـ الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994 :

على خليفة الاختلالات السابقة وتزايد انخفاض آخر في أسعار النفط خلال سنة 1994 الذي صاحبه تزايد الصراع المدني ونضوب التمويل الخارجي مما قاد الاقتصاد إلى حافة الأزمة في ميزان المدفوعات ودفع الجزائر إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي الذي خطي بمساندة صندوق النقد الدولي في ماي 1994 وكان برنامج الإصلاح هذا يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي: [6]

**1**/ رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا.

**2**/ الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائد في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

**3** / خفض تكاليف الاتفاقية للتصحيح الهيكلي.

**4**/ استعادة قوة ميزانية المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

أما الاستراتيجية التي يقوم عليها هذا الإصلاح هي استراتيجية متوسطة الأجل تهدف إلى تنفيذ ثلاثة محاور كما يلي: [7].

ـ تعديل الأسعار النسبية وتحرير التجارة الخارجية.

ـ ضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي بمرور الوقت.

ـ إنشاء الآليات المؤسسة والسوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق المتنوع.

* تعديل الأسعار النسبية وتحرير التجارة الخارجية.

في هذه النقطة اهتمت الدولة بصفة جدية بسعر الصرف وآثاره السلبية خاصة عل الأسعار ولتخفيف أثر سعر الصرف تمت الإجراءات التالية: [8]

- خفض قيمة العملة بنسبة 50 % لتصحيح الارتفاع المفرط في قيمة الدينار الجزائري.

- الاعتماد على نظام التعويم الموجه لنظام شعر الصرف.

- إدخال نظام سوق النقد الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995.

ولقد نتج عن هذه الإجراءات خفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 30 % نتيجة لخفض سعر الصرف الاسمي مع إتباع سياسات مشددة.

هذا فيما يخص أهم الإجراءات التي قامت بها الدولة على سعر الصرف بغية تحقيق قدرة تنافسية مع الخارج من شأنها أن تنوع الاقتصاد بدرجة أكبر في اتجاه الأنشطة التجارة غير الهيدروكربونية وكذا التأثير على الأسعار المحلية.

كما كانت هناك إجراءات مباشرة على الأسعار النسبية ذاتها، ففيما يخص أسعار الفائدة فبعد التحرير الجزئي لها في بداية التسعينات تم وضع أول خطوة من أجل إنشاء نظام أسعار الفائدة التي تحددها قوى السوق سنة 1994 وتم تحرير أسعار الفائدة بصفة نهائية سنة 1995 ومع تباطؤ التضخم ظهر سعر فائدة حقيقي موجب سنة 1996. أما فيما يخص أسعار السلع والخدمات فقد تم إلغاء الدعم لأغلبية السلع سنة 1994 حيث تم استثناء

بعض المنتجات ليتم إلغاء الدعم حتى على المنتجات التي تم استثنائها سنة 1994 وهذا خلال السنتين التاليتين.

ونتج عن هذه الإجراءات ارتفاع رهيب في الأسعار وصل في المتوسط إلى 200 % تقريبا فيما يخص أسعار المنتجات الغذائية البترولية [9].

أما أهم الإجراءات التي التمستها الدولة من أجل تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية: [10]

- إلغاء الحضر المؤقت للسلع التي كان استيرادها غير مسموح وهذا في نهاية 1994.

- تخفيض معدل الرسم الجمركي الأقصى من 60 في المائة في عام 1994 على 45 في المائة اعتبار من أول يناير 1997.

- تحرير المصروفات السياحية في نهاية عام 1997.

* **سياسات وأداء الاقتصاد الكلي:**

من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للبرنامج تمت الإجراءات التالية: [11]

- الاعتماد على التصحيح المالي القوي.

- الاعتماد على سياسة صارمة بشأن الدخول وسياسة نشيطة بالنسبة لسعر الصرف.

- تطبيق سياسة نقدية متشددة طبقا لأسعار فائدة حقيقة موجبة.

- إحداث تقييد صارم للاتفاق العام خاصة بالنسبة لإعانات الدعم والاستثمارات.

- تطبيق إجراءات للتحكم في السيولة ومنها الاشتراط على البنوك الاحتفاظ بنسبة احتياط إجبارية وذلك عام 1994 واستحدث عمليات السوق المفتوحة.

* **الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية:**

بعد مرور عدة سنوات من تبني اقتصاد السوق وابتداءا من عام 1994 طبقت الجزائر تدابير تهدف إلى تحويل دور الدولة من منتج لمعظم السلع والخدمات إلى مقدم للخدمات الإدارية والتعليمية، وتوفير الإطار الضروري لتأمين التشغيل الفعال لاقتصاد السوق وإحراز التقدم بصفة خاصة في إعادة هيكلية المؤسسات العامة لتسهيل خصخصتها وتطوير القطاع الخاص وإعادة هيكلة القطاع المالي وهذا من أجل مواجهة النقائص التي نجحت عن الجهود المبذولة قبل عام 1994 والتي تعود لسببين رئيسيين هما:

1- عدم تمكن السلطات من منع التراكم المتزايد للخسائر في المؤسسات العامة لأن الكثير من هذه المؤسسات لم تتمكن من تقرير أسعار منتجات بحرية بالإضافة إلى السهولة التي كانت تتلقاها فيما يخص منح الائتمان من طرف البنوك التجارية واللجوء إلى هذه الأخيرة في كل مرة.

2- عدم شمول الإصلاحات على إعادة الهيكلة الفعلية للمؤسسات العامة.

ولأجل محاربة تلك النقائص قامت الدولة بعدة إجراءات ومن أهمها:[12]

- فرض حد أقصى على الائتمان الذي تستطيع المؤسسات الحصول عليه من البنوك التجارية .

- وضع خطط متوسطة لأجل لتقليص خسائر التشغيل من خلال اتخاذ إجراءات أفضل في مجلات الرقابة على المخزون وإدارة التكاليف.

- توجيه الإنتاج نحو الأنشطة الأكثر قدرة على الاستمرار.

- وضع برنامج في سبتمبر 1996 يهدف إلى استعادة القدرة المالية للمؤسسات الكبرى، وغلق المؤسسات العامة العاجزة عن الاستمرار.

- وضع خطة جديدة للتأمين ضد البطالة في يوليو 1994 حيث يتم تقديم مدفوعات إنهاء الخدمة في شكل مبالغ مقطوعة للعمال المسرحين.

أما فيما يخص الإصلاحات الموجهة لإعادة هيكلة المؤسسات فتتمثل خصوصا في بدأ تنفيذ برامج الخصخصة فبعد إصدار قانون ينص على السماح ببيع المؤسسات العامة لأول مرة وذلك طبقا لنص قانون الموازنة التكميلية لعام 1994 وكذا عرض إدارة المؤسسات العامة على القطاع الخاص بموجب عقود الإدارة واشتراك القطاع الخاص بنسبة تصل إلى 49 % في أسهم رأسمالها بالإضافة إلى إلغاء احتكار الدولة لسوق التأمين والسماح بالمشاركة الأجنبية في رأسمال البنوك التجارية، ثم، إصدار قانون الخصخصة لعام 1995 الذي سمح بالملكية الخاصة التامة لمعظم المؤسسات العامة، وضمن هذا الإطار بدأ تنفيذ أول برنامج للخصخصة في أفريل 1996 بمساندة البنك الدولي واستهدف هذا البرنامج قطاع الخدمات حيث تم خصخصة 200 شركة من الشركات العامة المحلية الصغيرة، كما تم إنشاء شركات إقليمية قابضة في نهاية عام 1996 ساعدت على تسارع خطى عمليات الخصخصة ليبلغ عدد الشركات التي شملتها العملية 800 شركة محلية في أفريل 1998 ومما ساعد أيضا على تسارع خطى عمليات الخوصصة هو تعطيل قانون عام 1995 في أفريل 1997 لجعل إجراءات تحويل الملكية ذات مرونة أكثر حيث

وفر التعديل إمكانية الدفع على أقساط ومشاركة العاملين في أسهم رأس المال والخصخصة بقسائم.

وبخلاف هذه المبادرات نحو الخصخصة تم إنشاء مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية القطاع الخاص المحلي والأجنبي والحصول على إعفاءات من الضرائب الإدارية وغير ذلك من الحوافر الاستثمارية.

## II ـ 3 ـ وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات والآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج الإصلاحات:

بعدما استعرضنا أهم الإصلاحات التي بادرت بها الجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد سنحاول الآن أن نستعرض أهم النتائج المحققة من سياسات البرامج الإصلاحية:

* **إجمالي النتائج المحلي:**

الجدول التالي يبين تطور إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة:

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة | 2.2 - | 0.9 - | 3.9 | 3.8 | 1.2 |

**(المصدر: تقرير صندوق الدولي، واشنطن 1998)**

من خلال مقارنة معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي نلاحظ أنه هناك نمو إيجابي خلال الفترة (95 — 98) رغم ذلك لا يزال غير كافيا

وهشا بالنظر إلى المجهودات المبذولة.

* **الميزان الكلي للميزانية**: نسبة مئوية من إجمال الناتج المحلي:

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|
| الميزان الكلي للميزانية | 8.7 - | 4.4 - | 1.4 - | 3.0 | 2.4 |

**(المصدر: تقرير صندوق الدولي، واشنطن 1998)**

نلاحظ أنه هناك نتائج إيجابية حققت في توازنات الميزانية فبعد العجز المحقق سنة 93 و المقدر بـ (8.7) انخفض هذا العجز سنة 1994 وسنة 1995 ليتم تحقيق فائض سنتي 1996 — 1997.

* **التضخيم**: " % "

| السنة | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التضخم | 20.5 | 29 | 29.5 | 18.5 | 5.7 | 5 |

نلاحظ أنه بعد ارتفاع معدل التضخم خلال الفترة (93 — 95) إلا أنه بدأ في الانخفاض ابتداء من سنة 96 حيث بلغ 18.5 % بعدما كان 29.8 سنة 95 ليصل إلى 5 % سنة 98.

* **الاحتياطات الرسمية**: ملايين الدولارات الأمريكية.

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الاحتياطات الرسمية | 1.5 | 2.6 | 4.1 | 4.2 | 8.2 | 6.7 |

**(المصدر: تقرير صندوق الدولي، واشنطن 1998)**

* نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر لإجمالي الاحتياطات الرسمية ما

عدا سنة 1998 حيث انخفض من 8 مليار دولار أمريكي سنة 1997 إلى 6.7 دولار أمريكي سنة 1998 ورغم ذلك فإن هناك تحسن في الاحتياطات الرسمية الجزائرية على العموم.

* انخفاض نسبة خدمة الديون من 86 % عام 1993 إلى 47.5 % عام 98 لتصل إلى 19.8 % سنة 2000.

كما نتج عن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة إعادة هيكلة الكثير من المؤسسات وخصخصة البعض منها وتصفية بعضها ورغم هذه النتائج المحققة والقاصرة على الجانب الاقتصادي إلا أنه كانت هناك نتائج سلبية وخيمة على الجانب الاجتماعي نتيجة للتدابير المتخذة في إطار التعديل الهيكلي:

**ضعف القوة الشرائية للمواطن:**

حيث أن إقامة الميكانيزمات الأولى للانتقال إلى اقتصاد السوق سنة 1990 بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع أدى إلى التهاب أسعار المواد الأساسية وتشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعف بين سنة 1990 وسنة 1998 مم يلي: [13]

- 10.5 مرات بالنسبة للأدوية.
- 8.7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي.
- 8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء الشروب والوقود.

وفي المقابل لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا بـ 7.5 مرات فانتقل من 800 إلى 6000 دج وهذا ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية للموطن.

البطالة:

لقد أدت عمليات تسريح العمال بالإضافة إلى انعدام فرص التشغيل إلى ارتفاع معدلات البطالة حيث ارتفعت من 10 % سنة 1985 لتبلغ 25 % سنة 1995 ثم 27.30 % في الفصل الثاني من سنة 2001 أي ما يعادل 2339449 بطال وقدر عدد البطالين الذين يقل أعمارهم عن 30 سنة بـ 78 % في الفصل الثالث من سنة 2001 أي ما يعادل 1661008.79 بطال [14].

فعلى سبيل المثال قدر عدد المؤسسات التي حلت منذ سنة 1994 إلى غاية 1998 بـ 800 مؤسسة أنجز عن ذلك تخفيض في عدد العمال بلغ 212960 عامل بالإضافة إلى العمال الذين غادروا مؤسساتهم طوعا (50700) والعاملون الذين أحيلوا عن البطالة التقنية (110840). [15]

وأمام هذا الكم الهائل من البطالين الذين صاحبه ضعف في القوة الشرائية للمواطن وتزايد الفوارق الاجتماعية في ظل انسحاب الدولة من القيام بدورها الاجتماعي بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، تزايدت حدة الفقر والبؤس حيث قدر عدد الفقراء 17 مليون فقير بينهم 1.3 مليون جزائري لا يستطيع توفير لقمة العيش.

وما يؤكد حال المجتمع اليوم هو أن ظاهرة الفقر في تزايد مستمر وأن الوضع الاجتماعي الراهن في تدهور خطير واليوم لا يزال 500 ألف عامل ينتظر أن يحدد مصيرهم وهم عمال ينتمون إلى مؤسسات فبالرغم من تحسين أسعار المحروقات سنة 2000 الذي وصل سعر البرميل فيها إلى 28.5 دولار بعدما كان 17 دولار للبرميل سنة 1997 والذي صاحبه انخفاض في خدمة

المديونية إلى 19.8 % في سنة 2000 مقابل 47.5 % في سنة 1998 والذي أدى إلى استفادة الجزائر من ظرف مالي مناسب فإن المجلس يرى بأن نسبة النمو خلال السنوات الخمس الأخيرة والمقدر بـ 3 % تبقى غير كافية للاستجابة إلى الحاجات الملحة للسكان لاسيما في ميدان التشغيل[16].

ويرجع هذا الإخفاق إلى كون الإصلاحات المتبعة ما زالت غير كافية لدفع حركية النمو وأن المقتضيات الدولية الخاصة بالتأهيل أصبحت تفرض نفسها بالإضافة إلى العجز الاجتماعي الذي تولدت عنه توترات يصعب التحكم فيها.

فبالنسبة للإصلاحات فالبرغم من أن الاختيارات الواجب اعتمادها قد تم تحديدها بوضوح فإن وسائل تحقيقها المجسدة في المؤسسات المكلفة بتنفيذها (الإدارة، البنوك العدل، الجباية) تبين أنها غير متكيفة من حيث طبيعتها ومن حيث ذاتيتها[17]

ومما يعرقل هذه الإصلاحات أيضا هو كون الاقتصاد الوطني أسيرا للمصالح الفئوية والريوع المكتسبة والحذر في التسيير السياسي للإصلاحات وتباطؤ في تنفيذ القوانين التشريعية والتنفيذية خوفا من زيادة تفاقم الشرخ الاجتماعي، بالإضافة إلى العوائق البيروقراطية وعدم تكيف منظومات التمويل التي أثرت على الاستثمار والذي يبقى جزء منه حكرا على السلطات العمومية بالرغم من الحوافز العديدة الموجهة لتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي على خليفة جمود في اتخاذ القرارات وتباطؤ في إدارة الإصلاحات واستكمالها وهذا ماد دفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى

رفض الاستثمار بصراحة في غياب الشفافية والحصول على ضمانات وتسهيلات من السلطات العمومية لإقامة المشاريع هذه الأخيرة عبارة عن رهون أمام منظومة غير فعالة وغالبا ما تكون مرتشية.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فإنه بالرغم من الإجراءات المتخذة من أجل تنويع الصادرات فإن سعر البترول يبقى المحدد المسيطر على رصيد ميزان المدفوعات حيث بلغت نسبة الصادرات 97.09 % من الحجم الإجمالي لها خلال السداسي الثاني من 2001 بينما قدرت نسبة الصادرات خارج المحروقات بـ 2.91 % وهذا ما يدفعنا إلى أن نحكم على قصر الإصلاحات.

وتبقى سياسة الاعتماد على إيرادات المحروقات من أكبر السلبيات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حيث لا يزال مصير التوازنات الكلية مرتبط بأسعار البترول وأكبر مثال على ذلك هو الانخفاض المقدر بـ 20.5 % الذي حققه ميزان المدفوعات خلال سنة 2001 مقارنة بنسبة 2000 والذي يرجع إلى تدهور أسعار البترول المسجل ابتداءا من شهر سبتمبر على إثر تفجيرات 11 سبتمبر التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى انكماش الاقتصاد العالمي بعد الجمود الذي عرفته واردات الولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض الطلب في بلدان الاتحاد الأوروبي الذي يستقبل 4.5 % من صادراتنا في حين تمثل الواردات من الاتحاد الأوروبي 60 % من مجموع الواردات وهو عبء آخر يضاف إلى التجارة الخارجية لأن تركيز التعامل مع الاتحاد الأوروبي دون تنويع التعامل مع دول أخرى يجعل الاقتصاد الوطني

يتأثر بشكل كبير بالتطورات التي تحدث في البلدان الأوروبية وأكبر مثال على ذلك هو التخوفات الجزائرية من عدم استقرار الغاز الذي يمثل رهانا معتبرا بالنسبة للجزائر بعدما عبرت البلدان الأوروبية عن إرادتها في تحرير الطاقة الأوروبية وإخراجها من دائرة الاحتكار بواسطة تنويع الموردين وإعادة صياغة شروط تعاقدية جديدة وتظهر هذه الإدارة بشكل حجلي في التعليمة القديمة « خذ أو دفع» والتي كانت تضمن عقود طويلة المدى للبلدان المصدرة وتضمن نتيجة لذلك فعالية الاستثمارات الثقيلة بتعليمة جديدة « الدفع الفوري» المتمثلة في فرض عقود قصيرة المدى والاختيار الحر للموردين ومن تم نجد الجزائر نفسها أمام وضعية تقلب كل إنتاجياتها المبينة على المدى الطويل لأن تقديرات بيع مواد الطاقة تصبح احتمالية.

ويبقى الوضع الاجتماعي المزري مؤشرا كاف للحكم على مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي من المفروض أن يستفيد منه المجتمع بالدرجة الأولى وهو عكس ما يثبته الواقع. ولا يزال العجز يتراكم ويزداد خطورة ويبرز بوضوح والغيط والشعور بالحرمان المعبر عنهما أحيانا بعنف تقوم به فئات عريضة من المجتمع تعاني من ظروف حياة صعبة.

## III ـ التحديات المستقبلية للنهوض بالاقتصاد الوطني أمام التحولات الدولية الراهنة ،

نتيجة للانخفاض في معدل مستوى المعيشة للسكان وانتشار فاضح للفقر، اتجه تفكير الدولة إلى العمل على تكثيف مسار الإصلاحات لشمل

جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيس للثورة، لذلك حاولت أن تستفيد من الوضع المالي الجيد الناتج عن ارتفاع أسعار البترول ابتداءا من سنة 2000 وقامت يبعث برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهو برنامج يمتد على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى 2004 ويتمحور حول أنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة التي تنتج القيمة المضافة وتوفر الشغل، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وهذا بغية مكافحة الفقر، وتوفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي وإنعاش الفضاء الجزائري. وجاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بعد ما توصلت إلى نتيجة نقضي بأن إقامة استراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير وإصلاحات هياكل الاقتصاد الوطني قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة التفكك الاقتصادي على المستوى الجغرافي والاجتماعي ما لم يتم تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها ودون تعبئة الادخار المحلي وإنشاء القدرة الشرائية، وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصبح أثار التفكيك وتهيئة البلاد من أجل إنعاش أفضل.[20]

ويبقى الإجماع الاجتماعي ضرورة تفرض نفسها كشرط مسبق لكل مسعى من أجل الإسراع في وتيرة تطبيق الإصلاحات، ويجب أن يقوم هذا الإجماع على أساس برنامج مخطط لتنفيذه ودراسة شاملة تكون كلها عملية ومتفتحة على رؤية دقيقة لعمليات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.[21]

كما أنه أصبح من الضروري اليوم ونحن في عصر العلم والتقنية أن نعقلن مختلف النظم التربوية والاقتصادية، وأن نشجع البحث العلمي واعتماد العلم كأساس لتحول معلقن يقوم على الوحدة الوطنية والمبادرة والعدل والمساواة ومحاربة كل أشكال الفساد التي أصبحت تعوق عملية التنمية والقضاء على مختلف العقبات الإدارية أمام تطور الشراكة والخوصصة وذلك في نطاق تنفيذ نصوص جديدة مع توخي مزيد من الصرامة في التأطير النظامي والبشري لهذه النصوص كما أن مميزات هذا العنصر والتي من أهمها اندماج اقتصاديات الدول بالاقتصاد العالمي يحتم على الجزائر أن تعمل للاستفادة من هذه الميزة خاصة وأن أفاق إندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي تبقى بعيدة إذا لم تتغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تصعب من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لعدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، وعدم الاستقرار السياسي وارتفاع مستويات الدين الخارجي الأمر الذي يترتب عليه عدم القدرة على مواجهة تحديات العولمة والاستفادة من إيجابياتها.

ونشير هنا إلى عنصر آخر منهم يتميز به الاقتصاد العالمي وهو التكتلات الدولية فالجزائر كغيرها من الدول سارعت للانضمام إلى مجموعات وتكتلات اقتصادية إقليمية عملاقة كتجمع أبيك، وعقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الذي تم خلال السداسي الثاني سنة 2001 بالإضافة إلى التحضيرات التي تقوم بها الجزائر من أجل الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو – متوسطية و إلى المنظمة العالمية للتجارة.

كما أنه أصبح من الضروري اليوم ونحن في عصر العلم والتقنية أن نعقلن مختلف النظم التربوية والاقتصادية، وأن نشجع البحث العلمي واعتماد العلم كأساس لتحول معلقن يقوم على الوحدة الوطنية والمبادرة والعدل والمساواة ومحاربة كل أشكال الفساد التي أصبحت تعوق عملية التنمية والقضاء على مختلف العقبات الإدارية أمام تطور الشراكة والخوصصة وذلك في نطاق تنفيذ نصوص جديدة مع توخي مزيد من الصرامة في التأطير النظامي والبشري لهذه النصوص كما أن مميزات هذا العنصر والتي من أهمها اندماج اقتصاديات الدول بالاقتصاد العالمي يحتم على الجزائر أن تعمل للاستفادة من هذه الميزة خاصة وأن أفاق إندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي تبقى بعيدة إذا لم تتغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تصعب من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لعدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، وعدم الاستقرار السياسي وارتفاع مستويات الدين الخارجي الأمر الذي يترتب عليه عدم القدرة على مواجهة تحديات العولمة والاستفادة من إيجابياتها.

ونشير هنا إلى عنصر آخر منهم يتميز به الاقتصاد العالمي وهو التكتلات الدولية فالجزائر كغيرها من الدول سارعت للانضمام إلى مجموعات وتكتلات اقتصادية إقليمية عملاقة كتجمع أبيك، وعقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الذي تم خلال السداسي الثاني سنة 2001 بالإضافة إلى التحضيرات التي تقوم بها الجزائر من أجل الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو – متوسطية و إلى المنظمة العالمية للتجارة.

## الخاتمة:

اتضحت الضرورة الماسة للإصلاح الاقتصادي في الجزائر في إطار المشكلات العديدة التي تراكمت وتفاقمت خلال الثمانينات، وهذا ما أقدمت عليه الدولة من خلال برنامج رسمي للاتجاه نحو اقتصاد السوق ولم يكن قيام الدولة بهذا البرنامج منفصلا عن توجيه وتشجيع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض الدول الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمي والتي كانت تدعوا إلى نظام عالمي جديد كان له تأثير كبير في معظم اقتصاديات العالم بما يحل معه من تغيرات كبيرة من أهم خصائصهم أنها متشابكة يغذي بعضها البعض ويمكن تلخيص أهم التغيرات الاقتصادية في أواخر القرن العشرين في:

- زيادة موجة التحرير الاقتصادي.
- إقامة منظمة التجارة العالمية.
- تزايد قوة التكتلات العالمية.
- ظهور العولمة وسرعة انتشارها.

وفي ظل اقتصاد السوق الذي أضحى حقيقة في الجزائر اليوم وكذا التغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي نستطيع القول بأنه بالرغم من أن الجزائر قطعت أشواطا كبيرة فيما يخص تحرر الأسعار وتعديل قيمة الدينار الجزائري وتوفير الإطار القانوني الملائم للاستثمار الوطني والأجنبي وتحرير التجارة الخارجية وتنفيذ سياسة الخوصصة إلا أن النتائج أثبتت قصر هذه الإصلاحات ويمكن الاستدلال على ذلك بـ:

ـ رغم أنه هناك انعكاسات إيجابية على مؤشرات الاقتصاد الكلي إلا أن نسبة النمو تبقى متذبذبة.

ـ انعكاسات سلبية على الجانب الاجتماعي.

ـ السعي للاندماج في الاقتصاد العالمي يبقى بعيد المنال بسبب أوضاع اقتصادية واجتماعية وانعدام الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية.

وعليه أصبح لزاما على الجزائر اليوم أن تضع استراتيجية واضحة لدفع الإصلاحات وتخطي المشاكل خاصة وأنها تملك إمكانيات لتحقيق النجاح وتوفير إرخاء وأن تعتبر من التجربة التي مرت بها فترة الإصلاحات وذلك عن طريق:

ـ تحقيق فضاء اقتصادي وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها وتوجيه الاهتمام إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات.

ـ العمل على كسب المستثمرين سواء المحليين أو الأجنبيين عن طريق تهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمارات.

ـ إعادة الاعتبار للتكتلات الاقتصادية العربة وخاصة إحداث سوق عربية مشتركة.

ـ ويبقى التحدي الحقيقي في الجزائر هو تطوير فكرنا ومؤسساتنا وأسواقنا ويستلزم الأمر تجديد ذات الأمة وتحرير طاقتها الفعالة واستغلال إمكانياتنا وقدراتنا بطريقة عقلانية، الأمر الذي يتطلب تحديد الأولويات وتوضيح اختيار السياسات الاقتصادية الوطنية إضافة إلى الاهتمام بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي.

# الهوامش:

1. بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر، الجزء الثاني، د.م.ج الجزائر، ص 292- 223.

2. بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص292.

3. صلاح صالحي «ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي»، دراسات اقتصادية، العدد الأول، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، 1999.

4. صالح صالحي، المرجع السابق، ص 127.

5. صندوق النقد الدولي «تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق»، واشنطن، 1998، ص11.

6. صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص13.

7. صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص14.

8. صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص14.

9. صندوق النقد الدولي، م س،ص 20-27.

10. صندوق النقد الدولي، م س،ص 20-27.

11. صندوق النقد الدولي، م س،ص 20-27.

12. صندوق النقد الدولي، م س،ص 27.

13. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الطرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001، جوان 2002، ص119.

14. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص107.

15. صالح صالحي، المرجع السابق، ص 194.

16. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، م.س، ص9.

17. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، م.س، ص 121.

18. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، م.س، ص 16.

19. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، م.س، ص 22-23.

20. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، م.س، ص 24.

21. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، م.س، ص 24.

22. محمد العربي ولد خليفة، النظام العالمي – ماذا تغير فيه وأين نحن من تحولاته، د.م.ج، الجزائر، 1998، ص 326.

# المراجع


1. حسن عمر، الجات والخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى: دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997.

2. حسين حنفي وصادق جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر المعاصر، لبنان، 1999.

3. ضياء مجيد موسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، د.م.ج الجزائر، 1995.

4. عمر الصقر، العلولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2000 –2001.

5. عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، الجزائر، 1999.

6. عبد الواحد الغفوري، العولمة والجات، التحديات والفرص، مكتبة مديوليي، القاهرة 2000.

7. عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر،عمان، 1999.

8. فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية،دار توبقال للنشر، المغرب، 1997.

9. محمد العربي ولد خليفة النظام العالمي، د.م.ج، الجزائر، 1998.

10.العولمة ليست الخيار الوحيد، دار الأهالي، دمشق، 1998.

11. بلقاسم حسن بهلول، سياسة التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر، د.م.ج، الجزائر، 1999.